



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (7) لسنة (2017م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم 14 رجب 1438 هجرية، الموافق 2017/4/11 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأحملي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة علي القطيبي للمقاولات
ضد

مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار في المناقصة رقم (2017/1م) الخاصة بترميم مدارس حفصة
والكوفة و14 أكتوبر والنجاح

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2017/3/13م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار تضمنت الاعتراض على قيام الجهة المشكوبها باستبعاد عطاءها المقدم في المناقصة المذكورة بعلية بحجه ان صيغة الضمان البنكي الصادر من البنك اليمني للإنشاء والتعمير مغايرة للصيغة المحددة في وثيقة المناقصة، وطلبت من الهيئة إنصافها.

ثانياً: تم إحالة الشكوى إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وبعد الدراسة رفع المكتب الفني تقريراً أولياً إلى مجلس إدارة الهيئة تضمن ان الشكوى قدمت الى الهيئة العليا بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (414ج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م، والمحددة بعشرة ايام من تاريخ قرار الإرساء حيث تم الإعلان عن أسماء الفائزين بالممارسة في لوحة إعلانات مكتب التربية في 2017/3/6م ولم يقدم الشاكي شكواه إلى الهيئة الا في 2017/3/30م ولم يتم بتعبئة الاستمارة المخصصة للشكوى الا في 2017/4/4م، ورأى المكتب الفني عدم النظر في الشكوى.

ثالثاً: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان الشكوى قد قدمت إلى الهيئة العليا بعد انتهاء المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (414ج) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 23 لسنة 2007م وفقاً لما هو موضح أعلاه. ولذلك،

